# جودة التعليم العالي حالة التجربة الجزائرية

**حـمـيـدوش على – أستاذ محاضر - كلية العلوم الاقتصادية -جامعة المدية-الجزائر**

.

**فـضـيـل رابـح - أستـــاذ محاضــر - المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي –الجزائر**

**ملخص:** يعد التعليم مفتاح التقدم، وسبيل الرقى، ودرب التطور والتنمية، ولا تستقيم الأمم إلا به ، ولا تقوي إلا بجودته، وجودة التعليم في زمن العولمة أصبحت أكثر من ضرورة، في خضم هذه السرعة التي تطبع سلوك الأمم المتطورة وتنامي هوة الفروقات بينها وبين الدول النامية.

**الكلمات الدالة:** التعليم ،البحث ، التطوير، الجودة، التنمية ، رأس المال البشري،

**RESUME :**

L'enseignement joues un rôle très important dans le domaine du développement et l'évolution des peuples et des nations, cette évolution se faite sur la base de la qualité et la performance de l'enseignement et surtout dans la conjoncture de la mondialisation, a cet effet on peut dire que ce sujet est considéré comme référence entre les payes développés et ceux non développés

**مقدمة:**

يعرف التعليم العالي حاليا تغيرات غير مسبوقة في مختلف أنحاء العالم، وقد كان للثورة العلمية والمعلوماتية دور بارز في هذه التغيرات، وفي ذات الوقت أتاحت الحواسيب والانترنت أشكالا لنقل المعرفة عبر العالم ما كان بالإمكان تصورها فيما مضى، وأصبحت المؤسسات تزداد تنافسا فيما بينها، وطرح هذا نقاشا عميقا حول جودة التعليم العالي وضمان ديمومته لأن من شأن ضمان جودة التعليم العالي وتعزيز تكافؤ فرص الالتحاق به بما يمكن الدارسين من صياغة القرارات بصورة واعية ،وهي أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها التعليم العالي في بيئة العولمة.

"تشغل الجودة مكانة جوهرية في عملية التعليم، لأنها تؤثر في ما يتعلمه الطلاب وفي مدي استيعابهم لما يتعلمونه ،وفي المنافع التي يستمدونها من التعليم، إن السعي لتمكين الطلاب من إحراز نتائج تعليمية مقبولة، واكتساب القيم والمهارات التي تساعدهم على القيام بدور ايجابي في مجتمعاتهم ، هو موضوع يندرج في إطار سياسات العامة التي تهم كل البلدان العالم تقريبا( اليونسكو ،2004 ص:38)

**1-السياق التاريخي لتطور مفهوم الجودة:**

تضمن تقرير اللجنة الدولية لليونسكو المختصة بتطوير التعليم التي كان يرأسها الوزير الفرنسي "ادغار فور" المعنون " تعلم لتكون عالم التعليم اليوم وغدا " إعادة صياغة هدف التعليم علي نحو يتوافق مع السمات الجديدة للديمقراطية وقرر أن تحسين نوعية التعليم يتطلب إيجاد نظم يمكن في ظلها تعلم مبادئ التنمية العلمية والتحديث بطرق تحرص علي احترام البيئات الاجتماعية والثقافية للدارسين.

وبعد أكثر من عقدين صدر تقرير أخر لليونسكو بعنوان " التعلم الكنز المخبوء "برأسه سياسي فرنسي آخر هو"جاك ديلور" ورأت هذه اللجنة أن التعليم المستديم طول العمر يرتكز على أربع دعائم وهي : [1]

- تعلم لتعرف وتعترف بان الدارسين يبنون معارفهم يوميا ويجمعون بين العناصر الأهلية والعناصر الخارجية.
- تعلم لتعمل وتركز على التطبيقات العملية لما تم تعلمه.
- تعلم لتعيش مع الآخرين وتتناول المهارات الأساسية للازمة لحياة خالية من التمييز يجد جميع الأفراد فيها فرصا متكافئة لتنمية أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم.
- تعلم لتكون وتركز على المهارات التي يحتاج إليها الأفراد لكي يستطيعوا تنمية جميع إمكانياتهم.

وقد قدم هذا التنظير للتعليم رؤية شاملة ومتكاملة للتعلم، وبالتالي للعوامل التي تشكل جودة التعليم.

وقد أعيد التأكيد على أهمية التعليم الجيد بالنسبة لليونسكو في اجتماع مائدة مستديرة بشان جودة التعليم عقد في باريس عام 2003.

وقد أوضح تعريفه المطول للجودة الخصائص المنشودة في الدارس(طلبة أصحاء متحمسون للدراسة )، وفي الأنشطة ( معلمون أكفاء يستخدمون أساليب تربوية فعالة )، وفي المضامين(مناهج دراسية ملائمة)، وفي النظم ( الإدارة الجيدة والتخصيص العادل للموارد )، وبالرغم من أن هذا الإطار قد وضع جدول أعمال لإيجاد نوعية جيدة من التعليم إلا انه لم يحدد أي وزن نسبي لكل بعد من الأبعاد التي حددها. (اليونسكو ،2005 ص:30)

وثمة مبدآن تتميز بهما كل المحاولات لتعريف نوعية التعليم، يبين أولهما أن النمو المعرفي للمتعلم هو الهدف الرئيسي الجلي لجميع الأنظمة التعليمية، وبالتالي فان درجة نجاح الأنظمة التعليمية في تحقيق هذا الهدف هو مؤشر على نوعية هذه الأنظمة.أما المبدأ الثاني فيبرز دور التعليم في تعزيز القيم والمواقف المرتبطة بالمواطنة المسؤولة ،وفي تشجيع النمو الإبداعي والعاطفي، ومن الصعب تقييم ومقارنة مدى تحقق هذه الأهداف في البلدان المختلفة. ( اليونسكو ، 2005 ، مرجع سابق ص:29)

وبالرغم من وجود اختلاف في التفاصيل فإن:

يجري تحديد النمو المعرفي باعتباره هدفا رئيسيا صريحا لجميع النظم التعليمية، وتعتبر درجة تحقيق النظم لهذا الهدف احد مؤشرات جودتها، ولئن كان من الممكن قياس هذا المؤشر بدرجة من السهولة النسبية وذلك على الأقل داخل مجتمعات منفردة إن لم يكن من خلال مقارنات دولية ،إلا أن تحديد كيفية تحسين النتائج يعتبر أمر صعبا من ذلك بكثير، وهكذا يتضح انه إذا كانت الجودة أمرا يمكن تحديده عن طريق قياس درجة التحصيل المعرفي فان طريق تحقيق مزيد من الجودة ليست واضحة ولا عالمية. ( اليونسكو ، 2005 ، مرجع سابق ص:17)

يتمثل العامل الثاني في دور التعليم في تعزيز النمو الإبداعي والعاطفي للدارسين، ودعم أهداف السلام والمواطنة الصالحة ، والأمن، وتعزيز المساواة، ونقل القيم الثقافية العالمية، والمحلية إلى الأجيال المقبلة، ويجري تعريف ومعالجة كثير من هذه الأهداف بطرق متنوعة في مختلف أنحاء العالم ،ويعتبر تحديد درجة تحقيق هذه الأهداف أصعب إذا ماقورن بتحديد درجة النمو المعرفي. ( اليونسكو ، 2005 ، مرجع سابق ص:17) .

ومن اجل مواجهة هذه التحديات أنشأت اليونسكو في أكتوبر 2002 منتدى عالميا لضمان جودة شهادات التعليم العالي واعتمادها، والاعتراف بها علي الصعيد الدولي ،والغرض من هذا المنتدى النهوض بالتعاون الدولي عن طريق توفير محفل للحوار بين مختلف الأطراف المعنية، ومد الجسور بين المنظمات الدولية الحكومية.

**2-جودة الأهداف**:

لا تتحقق جودة التعليم العالي إذا لم تستوضح أهدافه، وتتبين ملامح الغايات المرجوة تحقيقها من ذلك ولا تقوم أهداف التعليم العالي بناء على أفكار بالية من خلال اطر ضيقة النظرة، أو ذو أبعاد قصيرة لا تري الكون بنظرة شاملة وشمولية متكاملة الأهداف تخدم بالنهاية الوطن وتنمية وتقدمة وتنعكس إيجابا على المواطن بذات الوطن، وهي أهداف دينامكية في مضمونها تجاري التطورات العلمية العالمية حتى نكون بصدد منظومة فعالة للتعليم العالي تقود قاطرة التقدم في البلد وبالنتيجة فان جودة التعليم العالي تتلخص في:

التعليم من اجل التنمية المستدامة والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعليم المواطنة والدراسات الدولية والتربية الوطنية والتعليم غير العنصري وتعليم السلام ، يشجع الدارسين على الاستكشاف الناقد للعلاقة بين الشمال والجنوب وفهم أوجه التكافل العالمي والعمل من اجل تغيير المواقف والقيم والسلوك، وثمة أدلة تشير إلى أن التثقيف في مجال التنمية يسهم في تغيير المواقف وبالتالي فانه يعزز من الدعم العام للتنمية. ( التعليم العالي في مجتمع العولمة UNESCO 2004).

لقد ثبت في العقد الماضي أن التعليم العالي والبحث يسهمان في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإحراز التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ،ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية ،وأهداف التعليم للجميع حيث تقع مسؤولية التعليم العالي باعتبار ملكا عاما على عاتق جميع الجهات الفاعلة ولاسيما الحكومات، وينبغي أن يحقق هذه الأهداف:(اليونسكو،2005 ،مرجع سابق ،ص: 150 .)

حيث ينبغي للتعليم العالي أن يقود المجتمع في إنتاج المعارف العلمية لمواجهة التحديات العالمية، ومنها مثلا الأمن الغذائي ، وتغير المناخ ، وإدارة المياه ،والحوار بين الثقافات ،والطاقات المتجددة والصحة العامة.

ينبغي لمؤسسات التعليم أن تعمل من خلال مهامها الأساسية " البحث والتعليم وخدمة المجتمع " التي تضطلع بها في سياق الاستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية على تعزيز توجهها الجامح بين التخصصات، وتشجيع التفكير النقدي وتعزيز المواطنة النشطة، فمن شأن ذلك الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والرفاهية وفي تطبيق حقوق الإنسان ومنها المساواة بين الجنسين.

حيث ينبغي أن لا يقتصر التعليم العالي على تطوير مهارات عالية لخدمة العالم الراهن والمقبل فحسب، وإنما يجب أن يسهم أيضا في تهيئة مواطنين ذوي مبادئ أخلاقية، وملتزمين ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية.

يعد الاستقلال شرطا ضروريا لكي تنفذ المؤسسات مهامها على نحو يكفل الجودة والملائمة والفعالية والشفافية والشعور بالمسؤولية الاجتماعية.( اليونسكو ،2009 ص:4-1) .

**3-جودة البرامج** :

يرتبط تحقيق جودة الأهداف مع جودة البرامج التي يفترض أن توكل مهمتها لخبراء ذو تجارب عديدة ومتنوعة ، وذو أفق بعيد علمي عالٍ علي دراية بالتجارب العالمية وإلمام كاف بالمتطلبات الوطنية والأهداف المرجو تحقيقها .

هذه البرامج يجب أن تحقق للطالب القدرة على الاستعانة بالمعارف والد رايات التقنية الملائمة لتحليل الأوضاع المركبة، وحل المشكلات التي تطرحها والقدرة على ابتدرا الأعمال في إطار تعاوني، والقدرة على التعليل الدقيق للاختيارات التي تم التوصل إليها والقدرة على الاستباق.

وفي ذات السياق سيطور تعليم القيم قدرة الطالب واعتياده على التصرف كمثقف ملتزم حقيقي، وكمواطن مسؤول ومتضامن لبناء التنمية المستديمة وثقافة السلام. (اليونسكو ،1998 ص:40)

إن التدريب والتعليم الأساسيان رفيعي المستوى يجب أن يتجذر في سياقات الحياة الفعلية وألا يكونا عملية شكلية فارغة من المعني أو غير قابلة للنقل.

فمكان التدريب وبيئته القريبة هما الساحتان الأوليان لممارسة الكفاءات والمواقف أنفة الذكر، وللاستجابة من ثم للمطالب الصريحة أو الضمنية للبيئة. (اليونسكو ،1998 مرجع سابق )

وإذا كانت جودة مستوى البرامج تعتمد على جودة الأهداف، فإنها تتأثر أيضا إلى حد كبير بجودة الأساليب التربوية، فمع تضخم أعداد الطلاب الذي لا يقترن بزيادة تناسبية في الموارد ولا باستخدام التكنولوجيات الجديدة،يواجه التعليم العالي ميلا إلى اللجوء بقدر أكبر للتعليم التلقيني لمجموعات كبيرة وتشكل "الاستجابة لتضخم الأعداد دون خفض الجودة بل زيادتها" تحديا يكتسي على نحو متزايد أهمية حاسمة ويفترض التصدي له أن يبذل التعليم العالي جهدا تخيليا ضخما .

**4-جودة المؤطرين** :

لا يستقيم الظل والعود اعوج. إن تحقيق جودة الأهداف والبرامج يحتاج أيضا إلى جودة المؤطرين الذين سيلتزمون بتنفيذ وتحقيق هذه البرامج وتطويرها وتدارك النقائص التي قد ترتبط بها، لذا يجب أن تراعى في عينة المؤطرين النوعية في التكوين والتوظيف والانتقاء وتوضع معايير واضحة جادة وعلمية في الارتقاء إلى المناصب العليا، وتبتعد عن الكم وتهتم أكثر بالكيف لأنه مفتاح النوعية وتحدد لذلك مقاربات مادية للتفعيل الجودة الشاملة وحتى تلمس الفرق بين مختلف الأطر.

هذا القول يصدق بالأحرى على مؤسسات التعليم العالي،الذي ترتبط مهامها (التعليم والبحوث والخدمات) بمستويات مرتفعة من التعقد والتشدد، فتلك المهام تتطلب من المدرسين والباحثين لا مستويات من المقدرة مرتفعة بوجه خاص فحسب،بل تتطلب منهم أيضا حرصا على الالتزام وقيما أخلاقية تتفق مع متطلبات جودة توجهها الملائمة الاجتماعية.

تفترض سياسة ضمان الجودة من ثم تحديد خصائص الكفاءات والقدرات المطلوبة قبل وضع سياسة اختيار المدرسين والباحثين، التي يجب أن تستند إلى الجدارة أساسا وتطبيقها تطبيقا صارما. وأيضا سياسة ضمان الجودة الاهتمام بدوافع العاملين، ويبدأ هذا بسياسة ترمي إلى توفير مكانة اجتماعية ومالية لائقة للمدرسين، وينبغي اتخاذ تدابير للتمييز الإيجابي، مثل التيسيرات التي تساعد على إنهاء دراسات الدكتوراه (إمكانية تمديد الفترة اللازمة عندما تكون محددة الأجل وتوفير المنح الدراسية وما إلى ذلك).

بالإضافة إلى ذلك تعتمد جودة مستوى العاملين اعتمادا متزايدا على نوعين من التغيرات الرئيسية:

- -أولهما يتعلق بالتدريب التربوي للمدرسين الذين يتعين عليهم أن يتبعوا على نحو متزايد مفاهيم وأساليب تربوية أكثر ابتكارا واتساما بالطابع التفاعلي عن طريق الاستفادة من الموارد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتمكين طلابهم من الاستفادة بها، "ويجب تأهيل الأساتذة تأهيلا يمكنهم من استيعاب استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في عملهم التعليمي ويجعل منهم عناصر كفؤة لترويج استعمالها".
- -الثاني يتعلق بوضع حوافز وبنى تشجع الباحثين على أن يعملوا متضافرين ضمن فرق متعددة التخصصات تعنى بمشروعات بحثية تدرس الموضوع الواحد من جوانب شتى.

ومن ثم "التغلب على الاختلال القائم بين أنشطة التدريس وأنشطة البحث " ففي البلدان النامية قد يصل حجم مهام التدريس والتوجيه أحيانا إلى أبعاد يستحيل معها إجراء بحوث رفيعة المستوى، وتصبح معها صفة الباحث فارغة جوفاء لا تجدي إلا في تبرير مصدر تكميلي للموارد.

**5-جودة المدخلات** :

جودة المدخلات من جودة المخرجات ، ومهما كانت المبررات الكمية فيجب أن تضبط نتائج الانتقاء والقبول بالجامعة حتى يتسنى كبح الأمواج البشرية التي تزيد من اللاجودة وتهمش الجامعة وتكبح إرادة الدول في التقدم ،إن جودة المخرجات مرهونة بشكل كبير بجودة المدخلات.

وحيث يؤلف الطلاب المادة الأولية للتعليم العالي وبالتالي شرطا أوليا لجودته، لذا فإن مبدأ الجدارة أي مجموع المهارات المناسبة، هو الذي ينبغي أن يحكم الالتحاق بالتعليم العالي ويقتضي الأمر بذل جهود دءوبة لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي.( اليونسكو ،1998 ، مرجع سابق ص : 41) .

ويفترض انتفاع جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة بفرصة الالتحاق بالتعليم العالي تشاورا مع التعليم الثانوي والأجهزة المعنية بالانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي .

وتفترض جودة مستوى الطلاب الذي ينظر إليها بروح الحرص على اكبر قدر من الإنصاف، ألا تخلط مؤسسات التعليم بين مفهومي "النخبة" و «الجدارة".فمفهوم النخبة يشير إلى البحث عن الخصوصي في حين أن مفهوم الجدارة يشير إلى البحث عن العمومي.

كما يفترض الحرص على جودة مستوى الطلاب ألا يتركوا لشأنهم أثناء دراستهم، بل أن يكونوا أطرافا مشاركة في حياة المؤسسة وإدارتها من أجل تنمية روح المبادرة وحس المسؤولية وثقافة التضامن في نفوسهم ،وفضلا عن ذلك من المهم أن تنشئ المؤسسات بنى للتوجيه والمساعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية ، كما يشعر الطلاب الذين يجتازون أوضاعا صعبة أن هناك حرصا على التضامن معهم وإصرارا على معاونة جميع الطلاب المتمتعين بالجدارة على استكمال تدريبهم.

في المقابل نجد الكثير من أنظمة التعليم العامة ترزخ تحت وطأة الأعداد الجامحة من المسجلين، فان هذا يطرح إشكال أساسي، كيف ينبغي إيجاد المال لتخفيف من الاكتظاظ في قاعات التدريس والحفاظ على المستويات بل تحسينها ؟

لقد أسفر التحول إلى اقتصاديات مابعد الفترة الصناعية إلى طلب كثيف على التعليم العالي وتزايد التسجيلات بسرعة جنونية.( بورثن بولاغ ،اليونسكو ،2009 ص:01:) .

ويزداد انتشار اعتبار التعليم العالي محركا للتنمية الاقتصادية، لكن أعداد الطلبة تتضخم وإيرادات الحكومات من الضرائب قاصرة على العموم عن مواكبة ارتفاع تكاليف أنظمة التعليم العامة ، وكثير ما تكون النتيجة هي زيادة التقشف بشتى مظاهره ، من اكتظاظ قاعات التدريس والمحاضرة ومجموعات كتب أصبحت من المهجورات وانخفاض الأرصدة المخصصة للبحوث ، وتدهور حالة المرفق ،واستفحلت المشكلة على الأكثر في بلدان النامية بما فيها الجزائر.

بالإضافة إلى المقررات الدراسية والبحوث في مجال الإنساني في كثير من الأحيان ليس لها تطبيقات تجارية.(اليونسكو ،1998 ، مرجع سابق ص: 02 ) .

**6-ترسيخ ثقافة الاستقلال الذاتي والمسؤولية والخضوع للمسألة** :

قد يكون سوء التسيير وتداخل الصلاحيات بين مختلف الفاعلين بالمؤسسات التعليمية أكثر العيوب الذي تشكو منه الجامعة في الدول النامية ، وكثير من مسؤولي الجامعات وأعوانها لا يلتزمون بالكثير من المهام الموكلة لهم،وقد نجد في الكثير من الجامعات أعوان لا سلطة عليهم لا تردعهم قوانين ولا يعبئون بأوامر مسؤوليهم يقضون معظم وقتهم خارج مكاتبهم،لا عمل لهم سوى عرقلة شؤون ومصالح الجامعة وأهدافها.

غير أن مشكلة التسيير قد لا تتلخص في سوء إدارة بعض موظفيها ، بل أن الأمر يتجاوز ذلك في حدود المسؤوليات المتاحة لهم ومدي الاستقلال في قراراتهم، وحتى آليات التعيين والعزل التي قد لا تتم بطرق واضحة وتتسم بالغموض وتبتعد عن الطرق القانونية وقد تكون في بعض الأحيان تتسم بالتعسف ، لذا يجب أن يترسخ بالجامعات مبدأ يقوم على"ثقافة الاستقلال الذاتي والمسؤولية والخضوع للمسألة "، حيث ينبغي أن يوطد استقلال مؤسسات التعليم العالي وأن يقترن هذا الاستقلال بمستوى رفيع من المسؤولية والخضوع للمساءلة مع إفساح أكبر قدر ممكن من المشاركة أمام الطلاب والمدرسين والإداريين في عملية اتخاذ القرارات.وتملك استقلالا ذاتيا كاملا وحرية أكاديمية تامة مسؤولة أمام مجتمع.

إن الربط الوثيق بين ثقافة المساءلة وثقافة الاستقلال الذاتي المسؤول يشكل أحد التحديات الكبرى المطروحة على مؤسسات التعليم العالي في القرن الحالي.( اليونسكو ،1998 ، مرجع سابق ص: 46:

**7- جودة مستوى البنى الأساسية والبيئية الداخلية والخارجية :**

تحقيق الجودة بالجامعات لا يتم إلا في هياكل مريحة واسعة تخدم العلم وتنمية مصممة لذلك مزوده بما تستوجبه العملية التعليمة من كل المعدات الضرورية وحتى الكمالية، إن الجودة مرتبطة بالوفرة والوفرة كفيلة بان تفرض الجودة وعندما يكون الأستاذ يشحت ابسط معداته التعليمية فان عطائه لا محالة سيتدنى مهما كانت غزارة علمه وعزيمة إرادته في البذل والعطاء.

لذا تفترض جودة التدريس والبحث توافر بنية أساسية مادية كافية وحسنة التواؤم مع الاحتياجات،ولكنها تفترض أيضا صيانة هذه البنى وإدارتها على الوجه الأمثل بإيلاء الأولوية لمبدأ السهولة بالنسبة للقٌائمين بالإدارة، بل لاحتياجات المؤسسة.

وستعتمد جودة البني الأساسية في المستقبل على الاهتمام الذي توليه مؤسسات التعليم العالي لتنمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، والتعليم عن بعد، والجامعة المجازية، بيد أن الاستثمارات المطلوبة للاستفادة منها استثمارات كبيرة ضخمة، كما أن الاستثمارات المطلوبة لمواكبة تطورها بالغ السرعة استثمارات لا يستهان بها.

ومن المفيد دوما التأكيد على أن التكنولوجيات الجديدة تفتح آفاقا غير عادية للتعليم ولتنويع المؤسسات، لكن على المؤسسات أن تراعي أن هذه التكنولوجيات لئن غيرت العلاقات بين المدرسين والطلاب، فإنها لا تلغي ضرورة وجودة صلة مباشرة بين الطالب والمدرس وفيما بين الطلاب أنفسهم الذين يعتمدون على هذا التفاعل في تطورهم الاجتماعي.

**8-جودة المخرجات**:

عندما تتحقق جودة ما سلف ذكره نكون هنا بصدد جودة النتائج هذه الأخيرة حتما ستكون عملية آلية منطقية متسلسلة ومتتابعة مع المراحل السابقة لها، لأنها استدلال منطقي صاعد يبدأ من قاعدة واضحة إلى نتيجة منطقية معقولة.

لكن في الواقع وحيث تكمن الكثير من النقائص فانه "توجد فجوة كبير بين مخرجات النظم التعليمية واحتياجات أسوق العمل ويزيد هذه الفجوة التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة

وعن متطلبات التقانات السريعة التطور"( الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص: 03 )

وعلى الرغم من قلة الدراسات فانه توجد دلائل عديدة على التناقض الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، فقد أكدت الدراسات القليلة المتوفرة على غلبة ثلاث سمات أساسية على نتائج التعليم في البلدان العربية هي:( اليونسكو ،2004 ص:38)

- -تدني التحصيل المعرفي .
- -ضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.
- -يقوم كذلك خلل جوهري بين سوق العمل ومستوي التنمية من ناحية، وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى.

ولعل أكثر الجوانب أزمة التعليم في العالم العربي إثارة للقلق هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات التنمية للمجتمعات العربية.

بل أن البلدان العربية أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقانة العالمية في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية المتقدمة شرطين مسبقين لتحقيق التقدم.

**9-جودة البيئة الخارجية** :

المحيط أو ما يسمى بالبيئة الخارجية هو مرآة الجامعة ولا يستقيم أمر الجامعة في محيط سيئ لان بالأساس الجامعة تتفاعل مع المحيط وتتعاون معه وتخدمه، وبالتالي فإنها تتوقع منه الاستزادة والتطور والتفاعل الايجابي واكتساب ما لدي المحيط والذي قد تفتقره الجامعة كخبراته وكذا دعمه ومساعداته .

ومهما يكن حجم وجودة البنى الأساسية فانه،يجب الإشارة أيضا إلى جودة بيئة الحياة داخل مؤسسة التعليم العالي وجودة البيئة الخارجية، فلئن كانت مؤسسة التعليم مكانا للتدريب ينبغي أن يشجع الطلاب على تحمل مسؤولية تدريبهم ،فإنها أيضا مكان للتربية وجودة بيئة الحياة داخل المؤسسة ينبغي أن تتجلى في مؤشرات ملموسة تنم عن الحرص على الجمال (التصميم المعماري وإفساح مكان للحياة الثقافية)، والحق (حرية انتفاع الطلاب بقواعد البيانات وتخصيص أماكن للمناقشات) ، والعدل (المشاركة في المشروعات الاجتماعية وفي حركات التضامن). ولكن لا يمكن للجامعة أن تكون جزيرة منغلقة على ذاتها، إذ ينبغي خلق تفاعلات بين البيئة الداخلية والخارجية مثل الحرص على جودة المواصلات بين الحرم الجامعي والمدينة والانتفاع المشترك بموارد معنية وتبادل قواعد البيانات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ،وينبغي أن تستهدف علاقات الشراكة هذه البحث المشترك عن الجودة من أجل تنمية أفضل.

**10-البحث والتطوير:**

تقوم علاقة قوية بين نظم التعليم والتطوير ومنظومة التعليم ،حيث تجعل مرحلة التعليم العالي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل في الأولى ، كما أن الانغماس في البحث والتطوير التقاني ينعكس ايجابيا على فرص التعليم والتعلم خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المتطورة وبالتحديد في مرحلة التعليم الأعلى، وهو ما يفتقده التعليم العالي في الوطن العربي.

وقد جرت العادة على توكيل مهمة تقصي المعارف بشان التعليم إلى الجامعات والمعاهد الوطنية المعنية بالبحوث في مجال التعليم ، فهذه المؤسسات تعكف على دراسة أساليب التدريس والتعلم المطبقة ميدانيا وتوظيف ما تخلص إليه من استنتاجات إلى المعارف السابقة ،ثم تقوم بنشر النتائج في الأوساط الجامعية وتوزيعها على واضعي السياسات العامة وإحالتها في بعض الحالات النادرة مباشرة إلى المدارس والمعلمين و/أو المنظمين الوسيطية، بيد أن هناك عيبا سياسيا يشوب هذا النظام ، فالمعارف المستقاة من

سياق معين قد يصعب تطبيقا في سياق آخر ويمثل ذلك مشكلة تعاني منها الدول النامية والصناعية على حد سواء،إلا أنها تتفاقم بادعاء بعضهم بوجود أساليب مطبقة دوليا ينقلها الباحثون والمستشارون من سياقها الشمالي إلى بلدان الجنوب ، ولذا فمن اجل النهوض بجدوى البحوث في مجال التعليم قامت بعض البلدان بتشكيل هيئات تظم مختلف الأطراف المعنية مثل واضعي السياسات العامة ومزاولي المهنة والجامعيين والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل ومن الأمثلة على ذلك تذكر اللجنة المعنية بالقيم في مجال التعليم.

**11-انتشار وتعميم ثقافة التقييم:**

مفهوما الجودة وضمان الجودة بات يقترن بهما على نحو متزايد مفهوما التقييم وثقافة التقييم، كما أكدت على ذلك جميع المؤتمرات الإقليمية التي عقدت تحت وصاية اليونسكو، وإذا كان مفهوم التقييم قد اعتبر نوعا من الرقابة على الصلة بين النتائج المحرزة والنتائج المتوقعة، قياسا على مفهوم رقابة الجودة الذي حظي باهتمام الشركات في العقود الأخيرة فإنه يميل الآن إلى اتخاذ اتجاه آخر أكثر اتساعا ليعني عملية جمع ومعالجة المعلومات ذات الصلة والسليمة والموثوق بها من أجل تمكين الأطراف المعنية من اتخاذ القرارات التي يقتضيها تحسين الأنشطة والنتائج.

وعليه،إذا أردنا الاستجابة للتحديات التي يطرحها العالم على التعليم العالي "ينبغي بناء ثقافة التقييم وتوطيدها في جميع المؤسسات "ويعني هذا من ثم أن الأهداف المنشودة ينبغي تحديدها تحديدا واضحا من جانب الأطراف المعنية وبمشاركتها في ارتباط مع مسؤولي المستويات العليا ضمانا لاتساق مجمل الأهداف المحددة، كما يعني هذا أن تترجم تلك الأهداف إلى عدة مؤشرات ملائمة يمكن رصدها كي يتسنى استقاء معلومات عن التنفيذ.

وينبغي إشاعة ودعم ثقافة التقييم والتقييم الذاتي هذه على جميع المستويات من مستوى الطلاب،ولكن ينبغي للمؤسسة أن تغرس ثقافة التقييم أيضا على جميع الأصعدة وإزاء البيئة الخارجية والاجتماعية منها والمهنية من أجل الإجابة عن السؤال الحاسم التالي: هل تسهم المؤسسة من خلال مهامها المتصلة بالتعليم والبحوث والخدمات في التنمية البشرية والمستديمة للبيئة التي توجد داخلها؟

وتفترض ثقافة التقييم إنشاء قواعد بيانات يضم بعضها بيانات دورية تتيح تحليل تطور نتائج الأنشطة على امتداد الزمن ومن المهم إذن "إيجاد توازن عادل بين التكاليف وتحسين مستوى الجودة".

وفي العالم يجري تعزيز ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربيّة. عن طريق دعم حوالى 36 جامعة عربيّة عامة وخاصة وتبني أدوات معتمدة دولياً لضمان الجودة في ما يخصّ المناهج في كليات ومعاهد التربية والهندسة وإدارة الأعمال والكمبيوتر، مهّد هذا المشروع الطريق أمام جهود إصلاح التعليم العالي في المنطقة انطلاقاً من فهمٍ سليمٍ لنقاط قوّة الجامعات العربيّة وما تواجهه من تحديات( برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول العربية) .

**12-جودة الحكم:**

تحقيق الجامعة الجيدة يتم في إطار الحكم الجيد، والحكم الردئ لا ينتج الجامعة الجيدة وعندما توظف الجامعة لغير الأهداف المنيطة بها وتصبح مسرحا للصراعات الحزبية وملتقى للأطروحات السياسية تتدحرج

الدروس والمحاضرات العلمية والبحث العلمي نحو مرتبة دنيا، وتصبح بعد ذلك مكانا للمنابر السياسية والدعوات الحزبية وتعلو في الجامعة منابر دعاة الرداءة والتخلف.

تظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان البلدان أن تحقق " أرباحا تنموية " اكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها. تشير التقديرات إلى أن البلد الذي يرفع مستوى الحكم فيه من مستوى متدني نسبيا إلى مستوى

معتدل يستطيع أن يضاعف ثلاث مرات تقريبا الدخل الفردي لسكانه في المدى الطويل، ويخفض نسبة الأمية ووفيات الأطفال، ومن شان هذا التحسن أن يؤدي على سبيل المثال إلى التقدم خطوة نحو الأمام في تصنفينا لبعد" ضبط الفساد".( البنك الدولي ،2005 ).

وحيث يؤكد البنك الدولي على خمسة محاور تركيز شاملة، وهي( البنك الدولي، التعليم ) .

- ✓ إدارة إصلاح قطاع التعليم.
- ✓ الاقتصاد والتمويل.
- ✓ تحسين النوعية.
- ✓ نظام الإدارة العامة والمساءلة (بما في ذلك قضايا مثل إجراءات تحقيق اللامركزية ومكافحة الفساد).
- ✓ تقييم العملية التعليمية واستخدام نظم المعلومات.

ولتناول تلك المحاور، يقوم برنامج التعليم حالياً بتقديم دورة تدريبية رئيسية عن التعليم الأساسي، بعنوان: "خيارات إستراتيجية من أجل إصلاح قطاع التعليم"، كما سيتيح هذا العام، دورة تدريبية جديدة بالتعاون مع برنامج المعرفة من أجل التنمية بشأن التحديات والفرص التي تواجه المراحل التالية للتعليم الأساسي، بعنوان "التعليم من أجل التنمية والقدرة على المنافسة". علاوة على ذلك، يجري تكييف برامج رئيسية أخرى لبناء القدرات لتلاءم احتياجات خاصة بمناطق وبلدان محددة، ويتم تقديمها عبر طائفة متنوعة من الأساليب تشمل: أساليب التعلّم المباشر، والتعليم عن بُعد (شاملاً مؤتمرات الفيديو، والتعليم الإلكتروني، والإنترنت)، إلى جانب مجموعة من برامج التعلّم بأساليب مختلطة. ويستهدف هذا البرنامج العناصر الأساسية المحفزة للتغيّر من القطاعين العام والخاص المنخرطة في رسم السياسة التعليمية على الصعيدين المركزي والمحلي لأجهزة الإدارة الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات القائمة على تطوير مهارات المعلمين، والمعنيين من جهاز موظفي البنك الدولي، وغير ذلك من الوكالات الدولية والثنائية الأخرى .

**13- معايير التصنيف معايير الجودة العالمية للجامعات** :

جرت العادة منذ سنوات سعي بعض الهيئات والجامعات لوضع معايير التقييم والتصنيف العالمي للجامعات وتهتم عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية بتصنيف الجامعات حول العالم ، حيث أصبحت بعض تلك التصنيفات معتمدة من قبل الكثير من الموسسات الأكاديمية في العالم ، و يعتمد تصنيف تلك الموسسات على عدة معايير تختلف من تصنيف لآخر ، و من أهم تلك التصنيفات ( أبرز تصنيفات الجامعات العالمية -موقع جامعة ديالي العراقية):

**أ- تصنيف كيو أس البريطاني (التايمز THE-QS** .

وهو تصنيف تصدره المؤسسة البريطانية (Times Higher Education - Quacquarelli Symonds) التي تأسست عام 1990م ، وهى شركة تعليمية مهنية، ويهدف تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمي، وقد حقق تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييميه تتناول الهيكلية البنيوية لكلٍ من هذه الجامعات ، و يعتمد هذا التصنيف على المعاييير التالية في تصنيف الجامعات ( جودة البحث - توظيف الخريجين - النظرة العالمية للجامعة - جودة التعليم).

ب- **تصنيف جامعة جياو جونغ شنغهاي ARWU**

وهو تصنيف من إصدار جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية و يعرف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية ( Academic Ranking of World Universities ARWU)، وقد صدر أول تصنيف عام 2003 م من معهد التعليم العالي بالجامعة، وكان الهدف من إصداره معرفة موقع الجامعات الصينية بين الجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزاً فيه وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم هذا التصنيف على فحص 2000جامعة في العالم من أصل قرابة 10000جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة , ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة، وعلى مدى حصولها على جائزة نوبل أو أوسمه فيلدز للرياضيات، وتقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة (جودة التعليم - نوعية (جودة) أعضاء هيئة التدريس - الإنتاج البحثي - الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية.(

**ج- تصنيف ويبومتركس الأسباني لتقييم الجامعات والمعاهد Webometrics CSIC**

ويقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث ( National Research Council, CSIC) بمدريد في أسبانيا ويعرف بتصنيف الويبومتركس ( Web metrics Ranking of World Universities)، بدأ هذا التصنيف سنة 2004 بتصنيف 16000 جامعة ، يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت وليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات، بل ترتيباً لموقع الجامعة ( Ranking Web). ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة ، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية ( الحجم - الإشارة إلى الأبحاث - الأثر العام).

**د-التصنيف الدولي للموقع الإليكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية 4ICUs**

وهو تصنيف عالمي استرالي ، يشبه تصنيف الويبماتركس الأسباني ولكن يهتم بقياس مدى شهرة المواقع الإليكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية ، ويعلن ذلك التصنيف كل ستة أشهر، ويطلب من كل الكليات والجامعات المشاركة في التصنيف إضافة وتحديث بياناتها شهرياً، و يحتوي هذا التصنيف على 9000 كلية وجامعة يتم تصنيفهم وفقا لشهرة موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لدى 200 دولة ، ويهدف هذا التصنيف إلى ترتيب الكليات والجامعات العالمية وفق شهرة وجماهيرية الموقع الإلكتروني للجامعات بشكل تقريبي، وهو لا يصنف مؤسسات التعليم العالي بناء على جودة التعليم أو مستوى الخدمات المقدمة ، ويعتمد التصنيف على ثلاثة مقاييس

موضوعية ومستقلة على شبكة الإنترنت مستخلصة من ثلاث محركات بحث وهي (تصنيف صفحة الجوجل - الروابط الداخلية بالياهو- تصنيف مرور اليكسا).

**14-التجربة الجزائرية في ضمان الجودة:**

الجزائربذلت جهود معتبرة لإعادة الاعتبار للجامعة والقيام بدورها المنوط بها والنهوض بجودة خريجها وقد قامت الوصاية خلال السنوات الماضية بتشكيل اللجنة الوطنية لضمان الجودة وكذا خلايا الجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية وهي تعمل حثيثا لأجل وضع خارطة طريق لتحقيق ضمان الجودة التعليم العالي ،هذا بالإضافة إلى المخصصات المالية التي اعتمدت للبرامج الوطنية للبحث " PNR " وكذا والسعي إلى ربط الجامعات الوطنية والإطارات الوطنية بالخارج بمراكز البحث بالجزائر وهذا من اجل نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الدولية لهذه المشاريع، وقد تزامن كل هذا بتطبيق نظام التعليم **" ل ــم-د LMD"** الذي هو تجربة دولية تطبق في اغلب دول العالم المتقدم وهي جهود قد تؤتي ثمارها بعد حين.

وقد تنوعت الجهود بين الحكومية منها والجامعية حيث بادرت هيئات التدريس في اكثر من جامعة الى عقد ملتقيات وطنية ودولية تبحث في ذات الموضوع من اجل توفير شروط متطلبات الجودة في المؤسسات الجامعية ،وعلى سبيل المثال فقد تناول الملتقيان الأول والثاني المنعقدان شهري ماي وجوان 2008، بجامعة.سكيكدة "الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل.م.د" و "ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات" وقد تجددت المبادرة مرة اخرى في جهود الندوة الجهوية لشرق الوطن في جهود مجموعة من الجامعات لعقد ملتقى دولي في عام 2010 بعنوان "رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي، وقد بادرت نفس الجامعة إلى عقد ملتقى دولي ثاني في عام 2012 حول ضمان الجودة في التعليم العالي في طبعته الثانية تحت شعار تجارب ميدانية. " ( معلومات من موقع وآب جامعة سكيكدة. )"

**15-مكانة الجامعة الجزائرية في التصنيفات الدولية** :

لم ترحم التصنيفات العالمية الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات فأكبر ثلاث تصنيفات عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم. إذ أسقط تصنيف جامعة "جايو تونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة الصادر في الجامعة الجزائرية، وإن كان هذا المؤشر يعتمد على معايير عالمية منها جائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات، كما لم يتضمنها تصنيف "ذاي أوس" والذي تنشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية. فيما ظفرت أكثر من جامعة عربية ضمن المراكز ل 400 جامعة الأوائل.

وقد احتلت أول جامعة جزائرية في التصنيف العالمي" جامعة تلمسان "في الرتبة 3509 وتلتها جامعة مستغانم في الترتيب 3726 واحتلت على سبيل الذكر المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي مرتبة 9009 في حين احتلت جامعة المدية رتبة 8158 وعموما فإن المؤسسات الجامعية الجزائرية لم ترق في سلم المؤسسات الجامعية العربية ولاحتى الافريقية حيث احتلت اول جامعة جزائرية الرتبة 23 افريقيا والمرتبة 27 عربيا.

جدول رقم "1-1" ترتيب الجامعات الجزائرية وفقا لتصنيف عام 2010 .

| الجامعة | الترتيب | الجامعة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| جامعة تلمسان | 3509 | المدرسة المتعددة التقنيات الحراش | 7119 |
| جامعة مستغانم | 3726 | جامعة ورقلة | 7240 |
| جامعة هواري بومدين باب الزوار | 3750 | جامعة سكيكدة | 7371 |
| جامعة باتنة | 3866 | جامعة بشار | 7379 |
| جامعة قسنطينة | 3994 | جامعة تبسة | 7416 |
| جامعة بومرداس | 4336 | المدرسة الوطنية العليا للفلاحة الجزائر | 7465 |
| جامعة الجزائر | 4352 | جامعة معسكر | 7638 |
| جامعة العلوم والتكنولوجيا "وهران | 4481 | المدرسة الوطنية للاشغال العمومية | 7727 |
| جامعة عنابة | 4655 | المدرسة الوطنية العليا للاعلام الالي | 8107 |
| جامعة بسكرة | 4678 | المدرسة الوطنية العليا للري البليدة | 8128 |
| جامعة بجاية | 4766 | جامعة د.يحي فارس بالمدية | 8158 |
| جامعة سطيف | 4830 | المدرسة العليا للقضاء بالجزائر | 8159 |
| جامعة وهران | 4848 | المدرسة الوطنية للادارة بالجزائر | 8276 |
| جامعة سيدي بلعباس | 4888 | جامعة ام البواقي | 8472 |
| جامعة تيزي وزو | 5154 | المدرسة العليا للتجارة الجزائر | 8526 |
| جامعة جيجل | 5317 | جامعة سعيدة | 8588 |
| جامعة الامير عبد القادر فسنطينة | 5318 | المدرسة الوطنية العليا للبيطرة | 8677 |
| جامعة الاغواط | 6083 | المدرسة الوطنية العليا للهندسة معمارية والعمران | 8813 |
| جامعة البليدة | 6183 | جامعة ادرار | 8979 |
| جامعة قالمة | 6479 | المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي | 9009 |
| جامعة المسيلة | 6558 | جامعة الجلفة | 9402 |
| جامعة الشلف | 6596 | المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة السواحل | 9417 |
| جامعة تيارت | 6919 | | |

المصدر" الترتيب العالمي للجامعات الجزائرية. الموقع. تاريخ التحميل :2013/01/03.

http://www.wadilarab.com/t5308-topic

ومع ذلك فقد اعترف وزير التعليم العالي أن الجامعة الجزائرية "بلغت مرحلة تمكنها من احتلال مكانة بين جامعات العالم على الرغم النقاط التي تحسب في غير صالحها خاصة في ما يتعلق بتوظيف الفائزين بجائزة نوبل. "

وأوضح الوزير أن التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية من طرف جامعة جياوتوغ بشانغهاي حيث أفقد الجزائر نسبة 25 بالمائة من نقاطها قد زاده شرط توفر مؤطرين مسيرين لشركات ذات شهرة دولية مما أدى إلى اقتطاع آخر بنسبة 25 بالمائة من النقاط.

ودعا حراوبية الملاحظين والمعلقين إلى "اتخاذ هذه التفاصيل كمرجع قبل إصدار "أحكام ."وأضاف أن الجامعة الجزائرية التي انطلقت ب"أقل من 50 بالمائة من حظوظها "توصلت على الرغم من ذلك إلى احتلال مكانة في المشهد العالمي للتعليم العالي متقدمة بذلك على آلاف الجامعات التي تخضع للتقييم من طرف جامعة جياوتونغ لشانغهاي مشددا على "المجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل تحسين أكثر لنوعية الإنتاج الذي تقدمه الجامعة الجزائرية .

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي في هذا السياق "ان الجامعة الجزائرية تمكنت من تحقيق بعد 50 سنة من الاستقلال إنجازات هامة على الصعيدين البيداغوجي واللوجستيكي على الخصوص ."ودعا كذلك إلى تثمين مكتسبات الجامعة الجزائرية التي تتوفر على"خزان من الكفاءات تنشط عبر منشآت وهي بأعداد كافية وذات وسائل جد متطورة ."وبعد أن ذكر بأن الجزائر تتوفر على 1200 مخبر للبحث العلمي و20 ألف باحث متخصص في مختلف المجالات العلمية ذكر السيد حراوبية أن الجامعة الجزائرية التي ما تزال "في بداية مشوارها تعمل بصرامة كبيرة من أجل إنجاح انتقالها إلى أداءات عالية. "( تصريح وزير التعليم العالي رشيد حراوبية.)

## 16-أسباب إخفاق متطلبات الجودة بالجامعات الجزائرية:

رغم عراقة بعض الجامعات الجزائرية والتي تجاوزت البعض منها أكثر من قرن من إنشائها، ورغم الجهود المبذولة وامكانيات المسخرة لها فإنها تحتل مراتب غير مشرفة وإن صح القول لاتظهر في قائمة التصنيف الاكاديمي العالمي ، والأسوء من ذلك، أن هذه المراتب المتدنية تتدحرج إلى مراتب ادني منها باستمرار ، ويعود الأمر في تقديري أن التجربة الجزائرية في التعليم العالي عرفت الكثير من التناقضات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدحرج مكانتها الدولية وحتى الإفريقية والعربية ،وقد يرتبط ذلك في المقام الأول بالمخاض السياسي الذي عرفة النظام السياسي بالجزائر ،والذي أثر بشكل مباشر على مكانة الجامعة بدرجة أولى. وفي المقام الثاني افتقار الإدارة الجامعية إلى هيئة مستقلة تضع خطط بعيدة المدى من حيث الأهداف والغايات الواجب تحقيقها ،بالإضافة إلى أن الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى الموضوعة للجامعة قد تتغير بمجرد أزمة سياسة أو مالية طارئة ، ويعود العامل الثالث من عدم تحقيق متطلبات الجودة بالتعليم العالي بالجزائر في جزء منه إلى ديمقراطية التعليم ومجانيته التي أفضت إلى طغيان الكم على النوع. هذه العوامل الخارجية تكاملت مع العوامل الداخلية والتي تسهم باستمرار في تداخل أطراف التسيير وتعددها وتعمل بتناقضاتها المختلفة في تدني الجودة وحتى التحصيل العلمي، هذا بالإضافة إلى ضعف هياكل الاستقبال رغم جهود الدولة الكبيرة في بناء الأقطاب الجامعية والجامعات الضخمة ورغم الفتوحات التي تتم سنويا من مشاريع كثيرة فإن إشكالية العجز مازالت مطروحة بحدة في جانب الهياكل والمؤطرين ونوعيتهم ،وكذا ضعف مدخلات الجامعات من المرحلة الثانوية وزيادة حدة الاضطرابات الجامعية لكثرة التنظيمات الطلابية وتناقضاتها حيث لاتخلو سنة جامعية من العديد من الاضطرابات الجامعية لسبب أولدونه ،هذه العوامل تسهم مجتمعة في بلورة الرداءة وزيادة حدتها وتراجع الجودة وتدحرج مكانتها .

**17-الخلاصة:**

إن تحقيق الجودة وضمان ديمومتها يتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح هيئة التدريس في زيادة فرص الانتفاع بالتعليم العالي ،بالإضافة إلى تشجيع انتفاع المرأة بالتعليم بكل مراحله ومشاركتهن ونجاحهن فيه، ويجب أن يتمثل الهدف في تأمين مشاركة الطالب الايجابية في التعليم وإتمام لدراسته ، وفي المقابل يتوجب على التعليم العالي من تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتجون إليها في الألفية الجديدة ، ويتطلب ذلك اعتماد نهوج جديدة بما فيها التعلم المفتوح والمتاح عن بعد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ذلك يتعين على مؤسسات التعليم العالي أن تستثمر في تدريب أعضاء هيئة التدريس كي يتمكنوا من الاضطلاع بالمهام الجديدة التي يفرضها تطور نظم التعليم والتعلم وذلك من خلال زيادة التركيز على المجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والعلوم الاجتماعية وهو أمر حيوي لمجمعاتنا كلها.وإتاحة نتائج البحوث العلمية على نطاق أوسع باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ،وتوفير الانتفاع المفتوح بالمطبوعات العلمية،بما يخدم الاحتياجات المجتمعية ويجب أن تكون جميع الجهات الفاعلة معنية به، ويتطلب توفير الجودة استحداث نظم لضمانها ووضع نماذج للتقييم فضلا عن إشاعة ثقافة الجودة داخل المؤسسات التعليم العالي، وتقديم الحوافز المادية للرائدة منها وكذا زجر وتوبيخ المتقاعسة منها، والأمر الأهم هو أن تبعد مؤسسات التعليم العالي عن الأدوار السياسية التي تدحرج الدور المنوط بها، وذلك بتقييد الأطراف الفاعلة فيها بمهام الجامعة كقاطرة القيادة للعلم والبحث العلمي دون غيرها من المهام الهامشية الأخرى.

**المراجع:**


[1]–منشورات اليونسكو ،ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2005، ضرورة ضمان الجودة، صدر عام 2004 عن Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP، ص:38

[2]– منشورات اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2005، ضرورة ضمان الجودة ، صدر عام 2005 عن Place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP،ص:30

[3]ـــ التعليم العالي في مجتمع العولمة –وثيقة توجيهية ،ص:25 ، صادرة عن: UNESCO 2004 Printed in France Internet; http. www. UNESCO. Org/ education higher / education/ quality/ innovation

[4]–منشورات اليونسكو، بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009 الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من اجل التغيير المجتمعي والتنمية باريس جويلية 2009 ،ص ص (1-4)

[5] – التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة" اليونسكو"، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، وثيقة عمل-باريس 5-9 أكتوبر 1998،ص:40

[6] –بورثن بولاغ، حالة التعليم العالي في عالم اليوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، واشنطن 18 جوان 2009،ص:1

[7] –برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص: 03 One UN Plaza ,New York, NY 10017, USA

[8]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول العربية < عملنا < بناء مجتمعات المعرفة –2011/02/22 الموقع =heading&عملنا=http://arabstates.undp.org/subpagear_nf.php?spid=13&main

[9]– البنك الدولي-عشر أساطير عن علاقة الحكم بالفساد-دانيال كوفمان-أكتوبر 2005 http://siteresources.worldbank.org/INTWBIGOVANTCORINARA/Resources/10_myths_arabic.pdf

[10] –التعليم– البنك الدولي– تاريخ التحميل 2011/2/22 الموقع: http://www.albankaldawli.org/learning/learnprograms_education.html

11- أبرز تصنيفات الجامعات العالمية -موقع جامعة ديالي العراقية –الموقع : http://www.scr.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=46 تاريخ التحميل 2013/01/3

12- **مطوية جامعة سكيكدة. الموقع التحميل 2013/01/04** **http://www.univ-skikda.dz/colloque2010/index.php?option=com_content&view=article&id=24**

13– الترتيب العالمي للجامعات الجزائرية. الموقع. تاريخ التحميل :2013/01/03. http://www.wadilarab.com/t5308-topic

14-تصريح وزير التعليم العالي رشيد حراوبية لوكالة الأنباء الجزائرية في معرض زيارته لجامعة قسنطينة بتاريخ 2012/09/20 –الموقع .تاريخ التحميل2013/01/04: http://www.aps.dz/تصنيف-شانغهاي..html